

الكويت
توجه
ضربة
للإخوان

3ص

تونس والجزائر أمل العرب
في أمم أفريقيا

22ص

عادل إمام:
أنا بصحة جيدة
بين أسرتي
وأحفادي

13ص



العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/07/13

10 ذو القعدة 1440

السنة 42 العدد 11406

Saturday 13/07/2019

42nd Year, Issue 11406



ضغوط أميركية أوروبية تسهّل تقاسم السلطة في السودان

الخرطوم - لعبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دوراً مؤثراً من وراء الستار للمساعدة على إنجاز الوساطة الإثيوبية التي ساهمت في التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة في السودان بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف الحرية والتغيير الذي تزعم مظاهرات الإطاحة بالرئيس المنزول عمر البشير. ونكرت "فايننشال تايمز" البريطانية في تقرير لها بعنوان "واشنطن تدعم اتفاق تقاسم السلطة في السودان"، أن الإدارة الأميركية ألقت بثقلها خلف اتفاق تقاسم السلطة، خوفاً من أن يكون بديل الاتفاق "فشل الدولة والعنف".

وقال تيبور ناجي، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أفريقيا، إن الاتفاق خطوة إلى الأمام، لكن الموقف ما زال هشا.. كان من الممكن أن نحصل على نموذج الصومال أو ليبيا، وهو آخر ما تسعين له مصر أو إثيوبيا". كما يناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تطورات الأزمة السودانية خلال اجتماعهم الدوري في بروكسل الاثنين، وبحثت المساعدات المتوقعة تقديمها للخرطوم بعد تسليم السلطة للمدنيين.

وأعلن بيكا هافستو، مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى السودان، أن الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير يقود نحو الاستقرار ويعتقد العنف ويفضي إلى تشكيل حكومة مدنية، ووعده بالتحدث مع الولايات المتحدة بخصوص الوضع الاقتصادي في السودان.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز حضوره في السودان بعد انتقال السلطة إلى حكومة مدنية، ويستعد للتحضير لما يسمى بـ"مؤتمر أصدقاء السودان"، على أن يعلن على نتائج الجولة التي يقوم بها حالياً في المنطقة هافستو وزير خارجية فنلندا، وتشمل إثيوبيا والسودان ومصر والإمارات والسعودية.

وتقول أوساط سودانية إن الدورين الأميركي والأوروبي لعبا دوراً مهماً في تلبية مواقف طرفي الأزمة السودانية وتجاوز نقاط خلافية كان يمكن أن تقود إلى الربع الأول، وخاصة ما تعلق بالتغيرات على الأجهزة الأمنية وشبه العسكرية مثل قوات التدخل السريع.

ويجتمع وفد المجلس العسكري الانتقالي مع تحالف الحرية والتغيير والمجلس العسكري في الخرطوم، لدراسة المصادقة على الوثيقة الثانية وهي الإعلان الدستوري، بعد التوصل إلى اتفاق كامل بشأن الإعلان السياسي.

وتحصر الوساطة الأفريقية الإثيوبية المشتركة على تجاوز العقبات التي تعترض تفاصيل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في 5 يوليو الجاري، وتحاول تسريع خطوات التوقيع رسمياً لقطع الطريق على التحركات الرامية إلى إقصائه من جانب بعض الأطراف، مستفيدة من الزخم الإقليمي والدولي الذي يمثل غطاءً سياسياً جيداً.

وأعلن المجلس العسكري مساء الخميس، أن اللجنة الأمنية أحبطت محاولة انقلابية جديدة، لم يحدد موعداً بالضبط، لتقويض الاتفاق والتفاهم مع المعارضة، قامت بها مجموعة من الضباط وضباط الصف وهددهم 12 ضابطاً، منهم 7 في الخدمة و5 بالعمالة، وتم القبض على 4 ضباط، والبحث مستمر عن البقية، بما فيهم قائد المجموعة الانقلابية الذي لم يتم الكشف عن اسمه.

وتقول الخبير العسكري خالد سعد لـ"العرب" "إن الاتفاق مثار رفض من بعض الضباط الذين يرون أنه يهين دور الجيش مع إقرار الدستور الانتقالي نقل السلطة إلى حكومة مدنية"، ولم يستبعد حدوث المزيد من المحاولات الانقلابية حال تعرض الاتفاق للفشل. وتكمن رسالة توالي تفكيك محاولات الانقلابات في ما تحمله من إشارات إلى قوى الحرية والتغيير تؤكد أن المجلس العسكري حريص على أمن البلاد، وهو الجهة القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية دون مشكلات أمنية وسياسية.

وأشار سليمان سري، المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان لـ"العرب" إلى أن استمرار وجود عناصر إخوانية داخل الجيش وسيطرتها على بعض المناصب الرئيسية يقوض محاولات المجلس العسكري فرض الاستقرار داخله.

تغييرات كبرى في الجيش اليمني استعداداً للخيار العسكري في الحديدة

تعيين قائد عمليات مشتركة بالتزامن مع تشكيل غرفة عمليات للمقاومة

صالح البيضاني



على حافات الحديدة في انتظار الفرصة

الإخواني، وهي أجندة تقوم على إدامة الحرب بدل التسريع في الحسم. وأكد هؤلاء وجود تقاسم ضعف في أداء الجيش الوطني اليمني ساهمت في تفتت تحرير العديد من المناطق رغم الدعم الذي قدمه التحالف العربي للجبهات، وسط اتهامات لضباط في الجيش بانهم دخلوا لعبة التوقيع السياسي بتصريحات تشكك في مساعي التحالف العربي في استكمال التحرير نتيجة المخاوف المتزايدة من هيمنة حزب الإصلاح على قيادة الجيش.

وفي أحدث تطور في هذا السياق أصدر الرئيس هادي أوامر بإيقاف رئيس دائرة التوجيه في الجيش اليمني اللواء محسن خضروف عن العمل وإحالة إلى التحقيق بعد انتقادات وجهها للتحالف العربي عبر القناة الرسمية اليمنية واتهامه التحالف بعدم تقديم الدعم للجيش الوطني اليمني.

وتعتقد أوساط يمنية مطلعة أن الجيش سيكون أمام فرصة حقيقية لإعادة ترتيب بيته الداخلي، وأن يكون في مستوى المهمة حتى لا تفتوته الأحداث مع وجود قوات أمنية مدربة بشكل جيد في أكثر من محافظة قد تسحب منه المبادرة، وصولاً إلى توطين الحرب وحماية الوجود الحوثي في الحديدة.

وربطت الأوساط بين الأبناء المتداوله حول إعادة القوات الإماراتية العاملة ضمن التحالف العربي انتشارها، وتشكيل قيادة موحدة للمقاومة المشتركة في الساحل الغربي، وإنشاء قيادة للعمليات المشتركة، باعتبارها ثلاثة مؤشرات هامة على قرب استئناف معركة تحرير الحديدة، في أعقاب الفشل الذي لازم تنفيذ اتفاقات السويد.

ولفتت المصادر إلى أن تولي قيادات يمنية لزام القرار العسكري والعملياتي في الساحل الغربي سيحدث ذلك من الضغوطات الدولية على التحالف العربي الذي سلم العديد من مواقعه العسكرية على طول الساحل الغربي لوحدة يمنية أشرف على تدريبها في وقت سابق.

وقال الصحافي اليمني سيباق الغرابي في اتصال هاتفي مع "العرب" من الساحل الغربي إن قرار توحيد قيادة المقاومة، في محور الساحل الغربي، أسقط رهان جماعة الحوثيين، ومعها الجناح القطري في تنظيم الإخوان، على تازيم العلاقة بين التشكيلات العسكرية الثلاثة التي تضم المقاومة المشتركة في الحديدة، وهي المقاومة الوطنية، وقوات العمالقلة الجنوبية، والمقاومة النهامية، وصولاً إلى توطين الحرب وحماية الوجود الحوثي في الحديدة.

وغرفة عمليات مشتركة للمقاومة اليمنية المشتركة في الساحل الغربي، تحت إشراف التحالف العربي. وقال الخبير العسكري ومستشار وزير الدفاع العقيد يحيى أبوحاتم إن استحداث قيادة للعمليات المشتركة في الجيش الوطني على صلة مباشرة بملف الحديدة وتزايد المؤشرات على إمكانية استئناف خيار الحسم العسكري.

ولفت أبوحاتم في تصريح لـ"العرب" إلى أن قيادة العمليات المشتركة هي غرفة قيادة عسكرية تنشأ وفقاً للمعايير الحربية عندما تقوم أكثر من وحدة عسكرية بتنفيذ عمليات قتالية ضمن مجهود عسكري ونطاق تكتيكي أو تعبوي موحد. كما أن أبرز المهام المنوطة بها ربط القوات في ما بينها ومع المستوى الأعلى وإدارة العمليات وتوزيع المهام والمتابعة أثناء التنفيذ.

وحذر مراقبون يمنيون من أن التغييرات التي ستجرى على مواقع قيادية في الجيش لا يجب أن تقف عند تدوير المناصب لإرضاء قيادات كبرى، وخاصة علي محسن الأحمر، نائب الرئيس، والقيادي العسكري الذي يتهم بإغراق مؤسسات الشرعية المختلفة بعناصر إخوانية، لافتين إلى أن الجيش بات مرهوناً لأجندة حزب الإصلاح

عبدن - يحمل تعيين رئيس الفريق الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة اللواء صغير بن عزيز قائداً للعمليات المشتركة للجيش اليمني مؤثراً إضافياً على فشل المسار السياسي وعودة خيار الحسم العسكري إلى واجهة المشهد اليمني.

ورجحت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن يكون تعيين اللواء صغير بن عزيز الذي ينتمي إلى قوات الحرس الجمهوري السابق والذي تربطه علاقة عسكرية وسياسية بمنظومة الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بداية لتحولات كبيرة ربما تطرأ على تركيبة قيادة الجيش الوطني بما يمكنها من تحقيق أهدافها العسكرية عبر الانسجام التام مع التحالف العربي لدعم الشرعية، ومن خلال احتوائها لكافة الفصائل والتيارات المنخرطة في مواجهة الميليشيات الحوثية.

وأصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، مساء الخميس، قراراً بتعيين بن عزيز، قائداً للعمليات المشتركة للقوات المسلحة اليمنية، والعميد محسن محمد الداعري مساعداً له بالتزامن مع تصاعد المواجهات العسكرية بين قوات المقاومة المشتركة والميليشيات الحوثية جنوب وشرق الحديدة.

وجاء تعيين قيادة العمليات المشتركة في الجيش الوطني بعد أيام قليلة فقط من الإعلان عن تشكيل قيادة



اللواء صغير بن عزيز

قائد في الحرس الجمهوري

مرتبط بمنظمة الرئيس الراحل

علي عبدالله صالح

هل تمكن لوبي طهران في واشنطن من إجهاض برنامج محاربة التضييل الإيراني

اللوبي الإيراني يستغل مواطن ضعف النظام الديمقراطي الأميركي لكسب متعاطفين من داخله

واشنطن - أثار وقف الإدارة الأميركية تمويل برنامج يهدف إلى مواجهة التضييل الإعلامي الذي تمارسه إيران على منصات التواصل الاجتماعي، تساؤلات عما إذا كان اللوبي الموالي لطهران قد نجح في الضغط على البيت الأبيض لوقف الدعم الموجه لهذا البرنامج.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية الأربعاء أنها أوقفت دعمها المالي لبرنامج يحارب التضييل الإعلامي الذي تقوم به شركات وشخصيات أميركية وإيرانية تحت مسمى استهداف مواطنين واستجابة لحملة من الانتقادات التي كان وجهها ناشطون في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات حقوقية إضافة

إلى عدد من الأكاديميين والصحافيين، بعضهم مواطنون أميركيون. وفيما يرى مراقبون أن وقف هذا البرنامج يعد نكسة للجهود الأميركية للعمل على الحد من موجة التضييل التي يمارسها النظام الإيراني من خلال استثمار السوشيال ميديا في العالم، تتحدث آراء أخرى عن أن البرنامج الأميركي ارتكب تجاوزات لم تكن من ضمن الأهداف التي أقيم البرنامج من أجلها.

وقالت ليا غابرييل، رئيسة مركز المشاركة العالمية، في جلسة استماع بالكونغرس، إنه تم إلغاء عقد مع شركة من خارج المركز كانت تدير خدمة تويتر "إيران ديس أنفو"، وإن وقف تمويل

الخدمة قد يكون مؤقتاً بانتظار مراجعة التغيرات. ويبدو جدل في أروقة الكونغرس حول تعارض تلك التغيرات مع حرية التعبير وخصوصيات أفراد استهدفهم البرنامج، وطالبت منهم مواطنين أميركيين بعضهم من أصول إيرانية. ورغم أن بعض المصادر تقلل من تأثير اللوبي الإيراني في هذا القرار، إلا أن بعض الأوساط تعتقد بأن المس بالأنشطة الأميركية المضادة لأنشطة النظام الإيراني، قد يبعث برسالة سيئة لهذا اللوبي، انتصاراته له لصالح طهران داخل الولايات المتحدة. وأضافت غابرييل أن المراجعة حدثت أن التغيرات تخرق شروط اتفاقية

وزارة الخارجية مع الجهة الخارجية المكلفة، وأن "القصود كان الكشف عن المعلومات الإيرانية الممثلة"، موضحة أن التغيرات "لم تكن في السياق المقصود، لقد كانت خارج نطاق الاتفاق الذي أبرمناه".

وأكدت بقولها "لقد أنهينا اتفاقاً مع ذلك المنفذ منذ ذلك الحين"، مشددة على أنه "لم تكن نية ذلك المشاركة العالمية أبداً أن يقوم أي

شخص بالتغريد على المواطنين الأميركيين". ولم تذكر بالضبط متى تم إلغاء الاتفاقية أو مقدار الأموال التي حصلت عليها الشركة المنفذة.

ويرى خبراء في شؤون الإعلام أن إيران تستغل النظام السياسي الأميركي الديمقراطي وتوسع للنفوذ إلى داخله من خلال مواطني ضعفه في النواحي التي تتعلق بالقانون وحقوق الإنسان. ويضيف هؤلاء أن إيران تستغل الجدل الأميركي حول حماية حقوق الإنسان حتى لو لم يكن الناشطون في هذا الأمر يقصون تقديم هدية لإيران. وجاء قرار تعليق البرنامج بعد أن احتج العديد من الأشخاص المستهدفين من قبل هذا المشروع بانهم تعرضوا

ليا غابرييل
أوقفا تمويل خدمة
مراقبة التضييل الإيراني
قبل مراجعة التغيرات